This article has been scanned by iThenticate No plagiarism detected

Volume 3, Issue 5, October 2021
p. 281-293

THE IMPACT OF THE EXCHANGE RATE ON THE IRAQI BALANCE OF PAYMENTS FOR THE PERIOD (2004-2016)

<http://dx.doi.org/10.47832/2757-5403.5-3.25>

Abeer Muhammad JASSIM ¹

Abstract:

The exchange rate is one of the important tools that are used to protect the local economy from expected shocks, so the research focused on the subject of the impact of this variable on the balance of payments because these two variables have a very close relationship, which consequently affects foreign trade and the structure of the national economy, especially in Iraq, and contributes to treating various imbalances of the local economy and restore balance and stability to most of its associated variables.

Key words: Economy, Iraqi Balance, Local Economy.

Received :
18/08/2021

Accepted:
08/09/2021

Published:
01/10/2021

¹ Dr. , AL -Mustansiriya University, Iraq, dr.abirm.jassim@uomustansiriyah.edu.iq, <https://orcid.org/0000-0002-1543-9820>

أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات العراقي للمدة (2004-2016)

عبير محمد جاسم²

الملخص

يعد سعر الصرف من الأدوات المهمة التي تستخدم لحماية الاقتصاد المحلي من الصدمات المتوقعة، لذا فقد اهتم البحث بموضوع أثر هذا المتغير على ميزان المدفوعات لما لهذه المتغيرين علاقة وثيقة جدا والتي تؤثر بالتالي على التجارة الخارجية وعلى هيكل الاقتصاد القومي خاصة في العراق وتساهم في علاج الاختلالات المختلفة للاقتصاد المحلي وتعيد التوازن والاستقرار لمعظم متغيراته المرتبطة.

الكلمات المفتاحية: ميزان المدفوعات العراقي، الاقتصاد، الاقتصاد المحلي.

المقدمة:

يعتبر سعر الصرف من أهم الأدوات التي يعتمد عليها النظام الاقتصادي لكونها آلية ناجعة تستطيع حماية الاقتصاد المحلي من الصدمات المتوقعة، وعليه تقوم الدول بتبني السياسات المختلفة التي من شأنها أن تعزز مسارات النمو الاقتصادي وتكرس نسب الانتعاش المتوقعة حيث تعد سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية وسياسة الرقابة على سعر الصرف الوطني أحد أهم هذه السياسات والتي تعكس أثارها مباشرة على إعادة التوازن الميزان المدفوعات. ويرجع مصدر القدر الوافي للاهتمام بهذا الموضوع إلى كون تقلبات سعر الصرف غير المتحكم بها تتضمن قدرا كبيرا من المخاطر على مجمل معاملات المصدريين والمستوردين في الأسواق المحلية والخارجية وبالتالي على مجمل العمليات ذات الطابع الدولي، وهو الأمر الذي من شأنه أن يكرس مستويات الاختلال الحادثة في موازين مدفوعات الدول الصناعية والنامية على حد سواء وهو الشيء الذي دفع بهذه الدول إلى إعادة النظر في سعر الصرف باعتباره آلية فعالة لإعادة التوازن الخارجي وجعلها محل الوسائل التقليدية كفرض القيود الكمية على الواردات وإتباع سياسات تحفيز الصادرات المحلية. أن تناول العلاقة المحتملة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات بقدر من الإسهاب والتمحيص يعد أمرا حتميا نظرا للأهمية المتنامية لهذين المتغيرين كما أن سعر الصرف يعد الحلقة الرئيسية للوصل بين الاقتصاديات المختلفة وأحد الوسائل المباشرة في توجيه الدولة لمعاملاتها الخارجية في سبيل الوصول لتحقيق التوازن الخارجي المنشود، كما أن سعر الصرف يعتبر بمثابة المرآة العاكسة للأوضاع الاقتصادية الداخلية والخارجية ومركز هذا السعر القوي يعد دلاله على درجة متانة القاعدة الاقتصادية للدولة إضافة إلى نجاعة السياستين المالية والنقدية فيها ناهيك عن القدرة في الإستجابة للصدمات الخارجية التي قد يتعرض لها الاقتصاد. كما إن إتجاه الكثير من الدول خاصة النامية منها إلى تبني سياسات تهدف إلى تشجيع الصادرات جعل دراسة ومناقشة العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والتجارة الخارجية أمرا لا مفر منه وكل هذا بهدف تحقيق التوازن الخارجي ومعالجة الاختلالات المختلفة من خلال رفع حجم الصادرات وكبح المستويات العالية للاستيراد. ويستطيع البنك المركزي أن يستخدم سعر الصرف عن طريق عمليات السوق المفتوحة، حيث يقوم بتخفيض سعر صرف العملة المحلية إذا كان هدفه زيادة الصادرات لأجل تحسين ميزان المدفوعات، ويقوم برفع سعر صرف العملة المحلية لزيادة الاستيراد من الخارج، حيث يعتبر سعر الصرف السبب الرئيسي في نمو التجارة الخارجية.

² د. ، الجامعة المستنصرية ، العراق، dr_abirm_jassim@uomustansiriyah.edu.iq

مشكلة البحث:

أن تقلبات سعر الصرف تتضمن قدرا كبيرا من المخاطر على مجمل معاملات المصدرين والمستوردين في السوق المحلية والخارجية وبالتالي على مجمل التعاملات الدولية وهوما ينعكس ايجابا أو سلبا على الميزان التجاري بشكل خاص وعلى ميزان المدفوعات بشكل عام.

هدف البحث:

تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه سياسة سعر الصرف في التأثير على وضع ميزان المدفوعات بشكل عام والميزان التجاري بشكل خاص.

أهمية البحث:

أن لسعر الصرف أهمية كبيرة لأي اقتصاد، لأنه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل تأثيره على نظام الأسعار في الاقتصاد الوطني وعلى التجارة الخارجية (صادرات وواردات)، وبالتالي على موقف ميزان المدفوعات للدولة.

فرضية البحث:

وفق ما تترتاه النظرية الإقتصادية أن تبني سياسة تخفيض قيمة العملة (سعر الصرف) تعمل على تحسين وضع الميزان التجاري من خلال زيادة الصادرات المحلية وكبح الاستيرادات الأجنبية، لذا فإن التخفيض المدروس لقيمة الدينار العراقي يؤدي على المدى الطويل لتحسين الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات والعكس صحيح في حالة تبني سياسة رفع قيمة العملة (سعر الصرف)، إلا ان ذلك قد لاينطبق بشكل كبير أو ملموس على الاقتصاد العراقي بسبب عدم تنوع هيكله الانتاجي وريعية اقتصاده.

حدود البحث:

يمثل العراق البعد المكاني للبحث، أما البعد الزمني فيتمثل بالمدى (2004-2016)

منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي المعزز للحالة الاستنباطية للنتائج والمستندة الى الاحصائيات الرسمية المتاحة، كما تمت الاستعانة بأسلوب تحليل البيانات لاثبات بعض الحقائق العلمية الداعمة لفرضية البحث.

المبحث الأول

المحور الأول: سعر الصرف

أولاً: يقصد بسعر الصرف هو عدد الوحدات من العملة المحلية اللازم دفعها للحصول على وحده واحد من العملة الأجنبية، أو هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازم دفعها للحصول على وحده واحد من العملة المحلية. وتظهر أهمية سعر الصرف عندما يرغب أحد المشتريين في دولة ما بشراء سلع أو خدمات من دولة أخرى فإنه يدفع قيمة السلع المستوردة بعملة الدولة التي يستورد منها وليس بعملة المحلية، وكل دولة لها عملتها الخاصة التي تتخذها أساساً للتعبير عن قيم كل سلعة من سلعها المحلية المحلية (خليل، 2007: 838)

ثانياً: من الواضح أن التعريف المقدم أنفاً لسعر الصرف لا يعكس بصوره حقيقه ما يجري في الواقع العملي حيث أن سعر الصرف يتأثر بالكثير من المعطيات الإقتصادية ولا يقتصر فقط على المتغيرات اليومية وبناءاً على هذا فإن سعر الصرف يأخذ عدة صيغ لعل أهمها:

1- سعر الصرف الاسمي:

يمثل قيمة عملة بلد ما مقيمه بعملة بلد آخر، بحيث يتم تبادل عملات هذه البلدان على أساس أسعارها فيما بين البلدان، ويتحدد سعر الصرف الاسمي على أساس قوى العرض والطلب على العملة في سوق الصرف، خلال فترة زمنية معينة، كما ينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر الصرف الرسمي وهو المعمول به في المعاملات الرسمية، أما النوع الثاني فهو سعر الصرف الموازي وهو المعمول به في الأسواق الموازية وبالتالي يتم الإستخلاص إلى وجود أكثر من سوق موازيه في نفس الوقت (قدي، 2006: 103). إضافة إلى كل هذا فإن سعر الصرف الاسمي يتحدد من طرف السلطات النقدية وهو المتعامل به على المستوى الرسمي في مختلف المبادلات الدولي، وهوبذلك لا يملك قدره على عكس القوة الشرائية للعملة الوطني.

2- سعر الصرف الحقيقي:

هو عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمه لشراء وحده واحده من السلع المحليه، وهو محسوب كمؤشر وبالتالي فهو يقيس القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، ويمكن قياسه وفق العلاقة الآتية:

$$P^*/Er = En \times P$$

حيث أن:

هو سعر الصرف الحقيقي. Er

هو سعر الصرف الاسمي. En

هو سعر السلعة بالعملة الأجنبية. P

هو سعر السلعة بالعملة المحليه. P^*

بناءً على هذا فسر سعر الصرف الحقيقي يفسر القوة الشرائية للعملة في البلد الأصلي مقارنة بها في البلد الأجنبي.

3- سعر الصرف الفعلي:

يعبر هذا السعر عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عمله ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائيه وهوبدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لعدة عملات أخرى (الحسني، 1999: 147). يمكن تعريفه كذلك على أنه: "عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة فعلياً أو المقبوضه لقاء معاملة دوليه قيمتها وحده واحده ، متضمن في ذلك التعريفات الجمركيه، الرسوم والإعانات المالية". (حميدات، 1996: 67)

ثالثاً- أنظمة سعر الصرف

تختلف أنظمة الصرف في العالم من دولة إلى أخرى وهي التي بدورها تؤثر في طلب وعرض الصرف الأجنبي وكيفية تحديده، ومن أبرز أنظمة الصرف هي:

1- نظام سعر الصرف الثابت:-

غذى هذا النظام المعاملات التجارية الدولية لفترة طويلة خلال القرن التاسع عشر متمثل بقاعدة الذهب عبر مراحل تطورها المختلفة، وقد اتبعت معظم دول العالم هذا النظام الذي يكفل استقرار أسعار الصرف للدوله المتبعه له وبالتالي تخفيف الأختلالات في ميزان المدفوعات، كما يقتضي هذا النظام أن تحدد الدوله قيمة عملتها بوزن معين من الذهب وتلتزم الدوله بتحويل الذهب إلى نقود ورقيه كما تلتزم الدوله بحرية تصدير واستيراد الذهب دون قيود (الحلاق والعجلوني، 2010: 289). ووفقاً لهذا النظام لا يكون سعر

صرف العملة ثابتا ثابتا مطلقا بل فيه حدود للحركة تتراوح بين نقطتي خروج ودخول الذهب في قاعدة الذهب وهذا النظام يحقق بعض المزايا منها الاستقرار النسبي في أسعار الصرف فهي ثابتة ولا تتذبذب إلا في نطاق ضيق بين دخول وخروج حدود الذهب، كما يؤدي إلى التصحيح التلقائي في اختلال ميزان المدفوعات من خلال نظرية حركات الذهب، كما يعاب على هذا النظام أن ثبات سعر الصرف قد يؤدي إلى حدوث انكماش في الاقتصاد المحلي وانخفاض في الأسعار والناتج المحلي الإجمالي والتوظيف (الغالب، 2011: 85).

2- نظام سعر الصرف ذو التثبيت المدار (نظام بريتون وودز):

في عام 1944 عقد اجتماع في مدينة بريتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية من أجل صياغة نظام نقدي دولي جديد يضمن حرية المعاملات الدولية (نعمه، 2002: 21)، حيث تقرر العودة إلى نظام أسعار الصرف الثابتة من أجل إنعاش حركة رؤوس الأموال وحرية التجارة من خلال نظام سعر الصرف الثابت القابل للتعديل كنظام نقدي دولي بعد الحرب العالمية الثانية، يتولى صندوق النقد الدولي الرقابة على هذا النظام من خلال التزام الدول الأعضاء بربط عملاتها بالدولار الأمريكي والذي ربط قيمته بالذهب عند (35) دولار للأونصة الواحدة، والتزمت كل دولة عضوفي إيداع قدر معين من عملاتها في حساب احتياطي يمتلكه الصندوق وقد سمح لأسعار الصرف أن تتقلب ارتفاعا أو انخفاضاً في حدود (1%) من سعرها التعادلي المحدد (معروف، 2005: 295).

3- نظام سعر الصرف المرن (الحر):

يتحدد سعر الصرف وفق هذا النظام بموجب قوى العرض والطلب على العملة الأجنبية، دون أن يكون هنالك أي تدخل للسلطة النقدية، ويسمى هذا النظام بالتعويم النظيف أو (نظام تعويم العملات) وذلك لعدم تدخل البنوك المركزية في تحديد سعر الصرف عملتها (يحيى، 2001: 250)، وهذا النظام يحقق منافع عديدة تجعله مرغوبا ومنها:

- أ- يكون ميزان المدفوعات في حالة توازن مستمر بواسطة التغير في سعر الصرف عن طريق آلية السوق
- ب- تقليل الحاجة إلى الاحتفاظ بكميات كبيرة من الاحتياطيات الأجنبية
- ت- يأخذ سعر الصرف المرن دور مستوعب الصدمات فهو يدفع اجتياح القوى التضخمية أو الانكماشية عن الاقتصاد (الغالب، 2011: 93)

4- نظام سعر الصرف المعلوم المدار:

ويطلق عليه بالتعويم الرديء (غير النظيف) وذلك لأن السلطة النقدية في هذا النظام تتدخل في تحديد أسعار الصرف، أي أن أسعار الصرف تستجيب لعوامل العرض والطلب في السوق ويتدخل البنك المركزي لمنع الاضطرابات التي تواجه سوق الصرف الأجنبي من خلال بيع وشراء العملة الأجنبية، أي أنها تتمتع بالمرونة في تحديد سعر الصرف وبذلك تعمل البنوك المركزية على دعم ومساندة عملتها المحلية، ويتطلب هذا النظام كميات كبيرة من الاحتياطيات الأجنبية التي يجب أن تتوفر لدعم قيمة عملتها الوطنية، فعندما يزيد الطلب على العملة الأجنبية يتدخل البنك المركزي ببيع جزء من الاحتياطيات الأجنبية لتجنب انخفاض قيمة العملة المحلية ويحدث العكس في حالة انخفاض الطلب على العملة الأجنبية من خلال سحب جزء منها لتجنب ارتفاع قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي (يحيى، 2011: 251).

5- نظام تعدد أسعار الصرف: حسب هذا النظام تؤثر السلطات النقدية على تحركات سعر الصرف بتدخلها الفعال من خلال سلة عملات قياسية منوعة من دون الالتزام بأي سعر صرف رسمي، ويستخدم عدد من البلدان أكثر من سعر صرف واحد لتسوية معاملاتها الخارجية وتختلف طريقة تحديد أسعار الصرف التي تحدد عن طريق التدخل الرسمي مع سعر الصرف الذي يحدده مستوى السوق بحريه (الشماع، 2002: 27).

رابعاً- العوامل المؤثرة في سعر الصرف

هناك عوامل عديدة منها الاقتصادية وغير الاقتصادية تعمل على التأثير على حركة سعر الصرف وتقلباته منها:

1- كمية النقود: إن الأفراط في الإصدار النقدي يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار المحلية، مما يسبب زيادة في الاستيرادات وانخفاض في الصادرات وهذا يقابله انخفاض في الطلب على العملة المحلية وزيادة الطلب على العملة الأجنبية مما ينتج عنه ارتفاع في أسعار صرف العملات الأجنبية.

2- أسعار الفائدة: إن ارتفاع سعر الفائدة الحقيقية في الخارج يزيد الطلب على العملات الأجنبية ويزيد عرض العملة المحلية وينشأ عنه انخفاض قيمتها بالنسبة لعملة الدول الأخرى التي ارتفعت لديها أسعار الفائدة الحقيقية، ويحدث العكس في حالة انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية في الخارج.

3- التضخم النقدي: إن تأثير ارتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار العالمية يؤدي إلى زيادة كل من الاستيرادات والطلب على العملة الأجنبية وانخفاض كل من الصادرات وعرض العملة الأجنبية مما يدفع بسعر الصرف الأجنبي إلى الارتفاع، وعليه يمكن اعتبار المستوى العام للأسعار وتغيراته من أهم العوامل التي تؤثر في تحديد سعر الصرف وتقلباته.

4- الناتج المحلي الإجمالي: إن أي تغير في الناتج المحلي الإجمالي يدفع إلى تغير مشابه في الحساب الجاري بالزيادة أو النقصان فعند الزيادة سينعش الحساب الجاري دافعا الطلب على العملة المحلية نحو الأمام والذي يؤدي إلى زيادة سعر صرف العملة المحلية وانخفاض سعر صرف العملة الأجنبية، والعكس بالعكس.

5- الموازنة العامة: عندما تتبع الحكومة سياسة مالية انكماشية لتحقيق فائض في الموازنة العامة أو التقليل العجز القائم، فإنها ستعمل على تخفيض الطلب الكلي وهبوط معدل التضخم مما ينتج عنه انخفاض الاستيرادات وارتفاع الصادرات ويتجه الحساب الجاري إلى تحقيق فائض يرفع قيمة العملة المحلية وينخفض سعر الصرف الأجنبي ويحدث العكس في حالة إتباع سياسة مالية توسعية. (الغالب، 2011: 123-160)

المحور الثاني

ميزان المدفوعات:

أولاً: يعرف ميزان المدفوعات على أنه بيان إحصائي يسجل طبقاً لمنهجه محدد كل المعاملات الاقتصادية والتدفقات المالية التي تتم خلال فترة معينة (عاده سنة) بين المقيمين وغير المقيمين في الدولة (حسن، 2004: 17).

إن المعلومات أو البيانات التي يقدمها ميزان المدفوعات تعطينا حصيلة شامله عن معطيات الإقتصاد الوطني والمشاكل التي يعاني منها محليا أو خارجيا، كما أنها تحمل أهمية قصوى لجميع الأطراف المشاركين في المنظومة الاقتصادية، ويمكن إبراز ذلك في الآتي:- (النعيمي، 2012: 55).

1- يعد ميزان المدفوعات مؤشرا مهما لمستوى الضغط على سعر الصرف الأجنبي للدولة، وبالتالي تحديد الإمكانيات المتاحة والمحتملة للدخول مع الدولة في تعاملات تجاريه أو تنفيذ الاستثمارات فيه الإكتشاف أرباح وخسائر الصرف الأجنبي.

2- إن التغيرات الحاصلة في ميزان المدفوعات لدولة ما قد يعطي إشاره عن تشديد الرقابه أو تخفيضها على دفعات مقسوم الأرباح والفوائد، رسوم الترخيص، رسوم الملكية أو النفقات الأخرى للمنشآت والمستثمرين الأجانب.

3- ميزان المدفوعات يساهم في المساعدة على التنبؤ بالإمكانيات المتاحة والمحتملة للسوق في الدولة المعنية خصوصا في المدى القصير.

- 4- هيكل المعاملات الاقتصادية التي يتضمنها ميزان المدفوعات تعكس مدى القوة التي يتمتع بها الاقتصاد الوطني وقدرته ودرجة تكيفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي، كون هذا الميزان يعكس حجم وهيكل الصادرات والواردات، وما يتبعها من عوامل تؤثر في اقتصاد الدولة (حجم الاستثمارات، مستوى التشغيل، مستوى الأسعار والتكلفة.... الخ)
- 5- يعكس ميزان المدفوعات قوة سعر الصرف من خلال ظروف الطلب والعرض للعملة الأجنبية، كما أنه يظهر أثر السياسات الاقتصادية في هيكل التجاره الخارجيه من حيث حجم المبادلات ونوع السلع والخدمات محل التبادل، وهو ما يحدد مدى التطور الحاصل في النشاط الاقتصادي للدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية.
- 6- يشكل ميزان المدفوعات أداة مهمة في يد السلطات الحكومية تساعد على توجيه علاقاتها الاقتصادية الخارجيه (كل ما يتعلق بالتجارة الخارجية للدولة) ورسم سياساتها الماليه والنقديه.
- ثانياً: جرت العادة على تقسيم ميزان المدفوعات إلى أقسام مستقلة يضم كل منها نوعاً متميزاً من المعاملات الاقتصادية ذات الطابع المتشابه أو المتقاربه في أهدافها. ومن بين التقسيمات الشائعة في هذا المجال نأخذ بالتقسيم التالي لتمييزه بالوضوح والمنطقية (أمين، 2008: 226-233).

1- الحساب الجاري

ويشمل هذا الحساب جميع المعاملات الدولية التي يكون من شأنها التأثير على حجم الدخل القومي بصورة مباشرة سواء بزيادته أو نقصانه، ولذلك يطلق عليه أحياناً حساب الدخل، وينقسم هذا الحساب إلى حسابين فرعيين هما:

أ- ميزان التجاره المنظوره:

ويتضمن كافة البنود المتعلقة بالصادرات والواردات من السلع المادية (الملموسة) التي تمر بحدود الدولة الجمركية ويعد هذا النوع من التعامل شكلاً من الأشكال التقليدية للنشاط الاقتصادي الدولي الذي يقوم على أساس تبادل السلع والمنتجات المادية وانتقالها بين الدول على أساس ميزتها التنافسية.

ب- ميزان التجاره غير المنظوره:

ويشمل كافة الصادرات والواردات غير المنظوره (غير الملموسة) أي الخدمات المتبادلة بين دول العالم مثل الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك للمصدرين والمستوردين وخدمات النقل والتأمين والسياحة والخدمات الحكومية إلى جانب الخدمات المتنوعة، هذا بالإضافة إلى دخل الاستثمارات الذي يمثل في حقيقة الأمر خدمات أداها رأس المال الاجنبي الي الداخل أو خدمات اداها رأس المال المحلي في الخارج.

2- التحويلات أحادية الجانب:

ويتعلق بمبادلات تمت بين الدولة والخارج خلال فترة الميزان بدون مقابل أي أنها عمليات غير تبادلية أي من جانب واحد ولا يترتب عليها دين أو حق معين ويشتمل هذا الحساب على بند واحد هي الهبات والتعويضات، ويقسم صندوق النقد الدولي هذا القسم إلى بندين الهبات الخاصة وتشمل تحويلات الأفراد والمنظمات، النقدي منها والعيني وكذلك تحويلات المهاجرين في الخارج إلى بلادهم الأصلية والهبات العامة، وتتضمن التعويضات ويعتبرها الصندوق هبات إجبارية وكذلك الهدايا على أنواعها.

3-حساب رأس المال:

يسجل في عدا الحساب التدفقات الراسمالية الوافده الى البلد والخارج منه، ويقسم الى قسمين:

أ- حساب رأس المال طويل الأجل: والذي يتضمن التدفقات الراسمالية التي يطول أمدتها أكثر من سنة ، أي تستحق السداد بعد سنة فأكثر وهذه تشمل:

- القروض طويلة الأجل تستحق السداد بعد أكثر من (سنة، خمس سنوات، عشر سنوات.... الخ) واقساط سدادها، سواء تلك الأئتمنوحة الى الأجانب أو الأئتمنوحة من الأجانب وهذه تكون عادة اما من مصادر حكومية أو خاصة أو مؤسسات دولية.

- الأئتمنومار المباشر وهوالأئتمنومار الذي يتولى أصحابه ادارته مباشره، وقد يحقون ارباحا أو خسائر جراء نشاطهم الأئتمنوماري خارج بلادهم.

ب- رأس المال قصير الأجل: يشمل حركات الودائع التجارية بين البنوك، وصفقات بيع وشراء الأسهم والسندات التي تستحق السداد بفتره اقل من سنة واحده بين المقيمين وغير المقيمين، وهذه الحسابات تتحرك عادة لأغراض تسوية المعاملات الأخرى في الميزان، خاصه معاملات الحساب الجاري، ومعاملات حساب رأس المال طويل الأجل، والتحويلات أحادية الجانب.

4- صافي الأئتمنوماريات الرسمية من الذهب النقدي والصرف الأئتمنومي والأصول السائلة:

يمثل العجز والفائض في ميزان المدفوعات من الناحية الأئتمنومارية حصيلة الرصيد الصافي للمعاملات الجارية (ألحساب الجاري)، والتحويلات أحادية الجانب والمعاملات الراسمالية (حساب رأس المال). فعندما يكون الجانب المدين فيها اكبر من الجانب الدائن فإن هذا يعني أن هناك عجزا في ميزان المدفوعات، والعكس صحيح في حالة الفائض.

5- فقرة الحذف والخطأ والسهو:

بعد تسجيل قيود الميزان بطريقة ألقيد المزدوج ينبغي أن يتساوى أئتمنومي الجانب المدين مع أئتمنومي الجانب الدائن حكما، فإذا لم يتساوى لسبب ما (كالسهو أو الخطأ) تضاف فقره أخيره على الميزان تسمى بهذه التسميه لمعادلة الجانبين.

ثالثا- العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات

يتأثر ميزان المدفوعات بمجموعة من العوامل الإئتمنومارية، نذكر منها: (الحجار، 2003: 115).

1- التضخم: الذي يؤدي إلى إرتفاع الأسعار المحلية العالية نسبيا مقارنة مع الأسعار العالمية، فتتخفص بذلك الصادرات وترتفع الواردات لأن أسعار السلع الأئتمنومية تصبح أكثر جاذبيه بالنسبه للمقيمين مقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا.

2- معدل نمو الناتج المحلي: تؤدي زيادة الدخل في الدولة المعنية إلى زيادة الطلب على الواردات، وعلى العكس من ذلك يؤدي إنخفاض الدخل إلى إنخفاض الطلب عليها.

3- الأئتمنومار في أسعار الفائدة: يبدي التغير في سعر الفائدة أثرا على حركة رؤوس الأموال، ويؤدي إرتفاع سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل بهدف إستثمارها في تملك سندات ذات عائد مرتفع، وعلى العكس من ذلك يؤدي إنخفاض سعر الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال، ويعود السبب في ذلك إلى أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبيه بالنسبه للمستثمرين، حيث ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي إرتفع سعر الفائدة فيها عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعرين.

4- تقلبات أسعار الصرف: تبدي التغيرات في أسعار الصرف أثرا على ميزان المدفوعات، حيث يؤدي إرتفاع القيمة الخارجية للعملة الوطنية إلى إنخفاض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا وتصبح أسعار الواردات أكثر جاذبيه بالنسبه للمقيمين، وعلى العكس من ذلك يؤدي إنخفاض سعر صرف العملة الوطنية إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات المحلية وتصبح بالتالي أسعار الواردات أقل جاذبيه بالنسبه للمقيمين.

المبحث الثاني

المحور الأول

تحليل مسار سعر صرف الدينار العراقي للمدة (2016-2004)

جدول رقم (1)

مسار سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار للمدة (2016-2004)

السنوات	سعر صرف الدينار مقابل الدولار	معدل النمو
2004	1453	-24.9
2005	1472	1.3
2006	1475	0.2
2007	1267	-14.1
2008	1203	-5.1
2009	1182	-1.7
2010	1186	0.3
2011	1196	0.8
2012	1233	3.1
2013	1232	-0.08
2014	1214	-1.5
2015	1247	2.7
2016	1250	1.5

المصدر البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للأحصاء والأبحاث، المنشورات السنوية

من الجدول أعلاه نلاحظ أن البنك المركزي العراقي قام برفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار في السوق الموازي من خلال استخدام أسلوب المزادات اليومية في بيع وشراء العملة الأجنبية لتغطية الطلب على العملة الأجنبية، وبدأ يستخدم البنك المركزي نظام سعر الصرف الموعوم المدار، واستمر البنك المركزي العراقي في رفع واستقرار قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار ابتداءً من عام 2004 حيث كان يبلغ (1453) إلى أن بلغ (1250) دينار للدولار عام 2016 مما جعل الدينار العراقي كعمله محليه أداة موثوق بها في تطور الإيداع النقدي والسبيل الصحيح للتصدي لظاهرة التوقعات التضخمية وبالتالي القضاء على ظاهرة الدولار.

المحور الثاني

تحليل ميزان المدفوعات العراقي للمدة (2004-2016)

جدول (2) واقع واتجاه العناصر الرئيسية لميزان المدفوعات العراقي للمدة (2004-2016)

(مليون دولار)

السنوات	الصادرات	الواردات	صافي الميزان التجاري	صافي الخدمات	صافي الدخل	صافي التحويلات	الحساب الجاري	صافي الاستثمار المباشر	الحساب الرأسمالي والمالي
2004	17,810.0	21,302.3	-3,492.3	-822.3	50.8	1,859.2	-2,404.6	300.0	4,839.0
2005	23,697.4	20,002.2	3,695.2	-5,739.3	502.3	3,235.9	1,694.1	515.3	-2,283.3
2006	30,529.4	18,707.5	11,821.9	-5,163.5	895.8	-458.6	7,095.6	78.0	-11,102.5
2007	39,587.0	16,622.5	22,964.5	-4,004.3	1,483.0	-380.5	20,062.7	963.9	-15,941.3
2008	63,726.0	29,761.4	33,964.6	-6,073.4	3,485.8	-2,936.1	28,440.9	1,822.1	19,978.3
2009	39,430.4	35,284.8	4,145.6	-6,384.8	3,095.1	-1,998.4	-1,142.5	1,526.4	7,251.5
2010	51,763.6	37,328.0	14,435.6	-7,044.1	1,593.2	-2,507.3	6,477.4	1,271.3	1,468.5
2011	79,680.5	40,632.5	39,048.0	-8,296.0	-237.4	-4,385.8	26,128.8	1,516.3	-22,804.3
2012	94,208.6	50,155.0	44,053.6	10,458.8	-1,059.2	-5,112.0	29,542.0	2,910.9	-25,424.1
2013	89,767.9	50,446.9	39,321.0	-11,360.2	-505.2	-4,865.3	22,590.3	-4,904.1	-5,483.3
2014	83,980.9	45,200.1	38,780.8	-10,659.3	-530.8	-3,162.8	24,427.9	-4,540.3	-15,472.2
2015	51,327.7	40,808.5	10,519.2	-11,459.2	-1,516.5	543.4	-1,913.1	7,721.9	-16,364.9
2016	40,759.1	29,137.8	11,621.3	-7,593.8	-1,478.3	1,005.5	3,554.7	6,215.5	-2,775.7

المصدر البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات السنوية.

من الجدول (2)؛ نلاحظ أن العناصر الرئيسية الميزان المدفوعات مرت بتقلبات شديدة؛ كمحصلة الميزج من التطورات السلبية والإيجابية لمدة البحث ويأتي على رأس هذه التطورات اعتماد الاقتصاد العراقي على منتج واحد ريعي (تصدير النفط وخاماته)؛ مما عرض الاقتصاد العراقي للتقلبات العالمية، كذلك محددات قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 عام 2004 ومتطلباته أمله. وعند تحليل ميزان المدفوعات بشئ من التفصيل، نجد أن:

1- الميزان التجاري:

أ- يعتمد عنصر الصادرات بشكل أساسي طوال مدة البحث على الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي (إحادي الجانب)، وبشكل خاص من خلال الإنتاج النفطي والإيرادات النفطية والتي تغطي إيرادات أكثر من 90 % من نفقات الخزينة؛ في حين تمثل الصادرات الغير نفطية في بداية فترة البحث وبالأخص عام 2004 كانت (1288.8) مليون دولار بنسبة 13.3 % من إجمالي الصادرات، ثم انخفضت بعد ذلك لتتراوح النسبة بين (0.3 % - 0.9 %) خلال السنوات التي تلت عام 2004؛ وهذا يدل على مدى تأثير قطاع الصناعة والبحث العلمي بشكل خاص، وقطاع التصدير بشكل عام بالحروب والعقوبات التي وقعت فيها وعليها دولة العراق.

ب- وإذا كان جانب الصادرات محدد في جانب واحد (النفط الخام)؛ إلا أن جانب الاستيراد فهو متنوع بدرجة كبيرة من استيرادات حكومية متمثلة في استيرادات استهلاكية، واستيرادات رأسمالية، واستيرادات المنتجات النفطية، بجانب استيرادات القطاع الخاص.

ت- يفترض أن التغير في أدوات السياسة النقدية سوف يؤثر بشكل كبير على حركة الصادرات والواردات؛ المتمثلة في حساب الميزان التجاري، فهناك علاقة عكسية بين انخفاض سعر الصرف وارتفاع الصادرات، وانخفاض الواردات، وتحقيق فائض في الميزان التجاري، إلا أن واقع البحث يختلف عن ذلك وهذا ما يوضحه الشكل البياني التالي:

شكل رقم (1) علاقة تغيرات أسعار الصرف بصافي حساب الميزان التجاري خلال ألبده (2004-2016)

من الشكل (1) نلاحظ أن الميزان التجاري لدولة العراق؛ قد مر بتقلبات شديدة خلال مدة البحث بلغت ألبدها سنة 2004 عندما وصل عجز الميزان التجاري إلى (3492.3) مليون دولار، وكان معدل سعر الصرف (1453) دينار عراقي لكل دولار أمريكي، وعندما ارتفع معدل سعر الصرف إلى (1475) دينار عراقي لكل دولار أمريكي في عام 2006، تحول الميزان التجاري إلى فائض قدره (118219) دولار أمريكي، ثم جاء الانخفاض الثاني عام 2009، وعندما انخفض سعر صرف الدينار مقابل الدولار ووصل إلى (1182) دينار لكل دولار أمريكي، كان الميزان التجاري قد حقق فائض ضعيف جدا مقارنة بالعام السابق 2008 بنسبة تغير مقدارها (87.8 - %) ليتضح تأثير الميزان التجاري بالأزمة المالية العالمية، وفي عام 2012 عندما ارتفع سعر الصرف إلى (1233) دينار لكل دولار أمريكي؛ لنجد أن ارتفاع فائض الميزان التجاري أصبح (44053.6) مليون دولار أمريكي وفي عام 2015 قد وصل صافي الميزان التجاري إلى التغير الثالث في الدراسة عندما إنهار الفائض في الميزان التجاري وانخفض بنسبة (73 - %)؛ في حين ارتفع سعر الصرف لنفس العام بنسبة (0.3 %). ومن التحليل السابق نستنتج أن تأثير أدوات السياسة النقدية الكمية (غير المباشرة) متمثلة في سياسة السوق المفتوحة ليس لها تأثير قوي على ميزان المدفوعات متمثلا بأهم مكونات (الميزان التجاري) طوال مدة البحث.

الاستنتاجات:

- 1- من البديهي أن هناك تأثير كبير ومباشر على ميزان المدفوعات من خلال تغيرات أسعار الصرف سواء كانت مدارة أو حرة فهناك الكثير من الدول التي تتبع الجمع بين النظامين ومنها العراق وهو ما يؤثر بشكل أو بآخر على ميزان المدفوعات
- 2- بعد عام 2003 بدأ سعر صرف الدينار العراقي بالارتفاع التدريجي نتيجة ارتفاع قيم الصادرات النفطية التي تعتبر المصدر الرئيسي للعملة الأجنبية.
- 3- قيام البنك المركزي العراقي برفع سعر صرف الدينار بعد عام 2003 وذلك لعدم وجود قاعدة إنتاجية تلبي متطلبات السوق المحلية والسوق الخارجية ولأعتماد على الاستيرادات لسد النقص في المعروض السلعي، ومن ثم استخدم سعر الصرف كأداة لمعالجة الضغوط التضخمية.
- 4- تعتمد الاستيرادات على الصادرات النفطية فعند ارتفاع قيم الصادرات النفطية ترتفع معه قيم الاستيرادات وذلك بسبب الاعتماد على سلعة النفط كعمول للعملة الأجنبية

5- يتأثر الميزان التجاري بشكل كبير بالصادرات النفطية فقط، فأي ارتفاع أو انخفاض في الصادرات النفطية ينعكس على شكل فائض أو عجز في الميزان التجاري خصوصاً ومن ثم ينعكس على وضع ميزان المدفوعات عموماً.

6- أن تبني البنك المركزي العراقي لسياسة سعر الصرف المرتفع خلال مدة الدراسة له أثر مهم ولكنه غير ملموس في انخفاض القدرة التنافسية للسلع المحلية للاقتصاد العراقي في السوق العالمية ومن ثم على الميزان التجاري بسبب الاعتماد المتزايد على تصدير النفط، لذلك لم تظهر العلاقة واضحة أو لم يتضح تأثير كبير لسعر الصرف على وضع الميزان التجاري أو ميزان المدفوعات وهذا ما يدعم فرضية البحث.

التوصيات:

- 1- ضرورة توسيع القاعدة الإنتاجية ليتسنى للعراق من تنويع مصادر الدخل من خلال تبني سياسات تؤدي الى الاستخدام الأمثل للموارد التي يتمتع بها العراق للنهوض بواقعه الاقتصادي وانتشاله من حالة العجز التي يعاني منها طيلة السنوات السابقة.
- 2- محاولة السيطرة على أسعار الصرف من خلال تشجيع القطاعات الانتاجية والتي تدعم بشكل مباشر الناتج المحلي الإجمالي من خلال دخول العملة الصعبة الى العراق مما يعمل على استقرار اسعار الصرف للدولار مقابل الدينار العراقي وهو ما يحقق الاستقرار الاقتصادي المنشود.
- 3- العمل على تحسين وضع ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات وتنويعها مقابل تخفيض الاستيرادات وعدم الاعتماد بشكل كامل عليها حتى لا يبقى الاقتصاد العراقي يعاني من انكشاف اقتصادي.

المصادر

الكتب:

- خليل، سامي، الاقتصاد الدولي، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007.
- قدي، عبد المجيد، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2006.
- الحسني، عرفات تقي الدين، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، عمان، الطبعة الأولى، 1999.
- حميدات، محمود، مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.
- الحلاق، العجلوني، سعيد سامي، محمد سعيد، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- الغالب، عبد الحسين جليل عبد الحسن، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظريه وتطبيقات)، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011.
- معروف، هوشيار، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر، عمان، 2005.
- حسن، توفيق عبدالرحيم يوسف، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملة الأجنبية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2004.
- النعمي، عدنان تايه، إدارة العملات الأجنبية، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2012.
- أمين، هجير عدنان زكي، الاقتصاد الدولي، دار الفكر للطبع والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى، 2008.
- الحجار، بسام، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2003.

الرسائل والاطاريح:

نعمة، سمير فخري، أهمية أسعار الصرف ودورها في تجاوز بعض الأزمات الاقتصادية العراقية حالة دراسية للمدة (2001-1980)، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، 2002.

البحوث والمجلات:

يحيى، وداد يونس، النظرية النقدية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجامعة المستنصرية، 2001.

المؤتمرات:

الشماع، هشام عمرو، أثر تعددية سعر الصرف على كفاءة النشاط الاقتصادي، المؤتمر العلمي الثاني لقسم الدراسات الاقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، 2002.